الأمم المتحدة

A/C.2/76/L.41

الجمعية العامة

Distr.: Limited
11 November 2021
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 20 (ب) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

مشروع قرار مقدم من نائبة رئيسة اللجنة، ناديا ميكايل (إريتريا)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/76/L.18

متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد أن إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[1] هو إطار شامل قائم بذاته يحدد أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ويستند إلى برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[2] واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[3]، وإذ تقر بأن مسار ساموا يتسق

(1) القرار 15/69، المرفق.

(2) *تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بربيدجتاون، بربادوس، 25 نيسان/أبريل – 6 أيار/مايو 1994* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الثاني.

(3) *تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، 10–14 كانون الثاني/يناير 2005* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الثاني.

161121 161121 21-16551 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030[4]، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[5]، ويتماشى مع إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[6]، والخطة الحضرية الجديدة[7]، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[8]،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تشكل حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة، وإذ نجدد لذلك تضامننا مع تلك الدول، التي لا تزال تواجه تحديات مجتمعة ناشئة عن عوامل منها، على وجه الخصوص، بعدها الجغرافي وصغر اقتصاداتها وارتفاع التكاليف والآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية، وإذ لا يزال يساورها القلق بوجه خاص لأن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية لم تحقق مستويات عالية ومطَّردة من النمو الاقتصادي، وهو ما يعزى جزئيا إلى قابليتها للتضرر من الآثار السلبية المستمرة للتحديات البيئية والصدمات الاقتصادية والمالية الخارجية،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تقر بالعواقب الوخيمة لجائحة كوفيد-19 على التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المتوخاة في مسار ساموا وخطة عام 2030، بما في ذلك العواقب البعيدة الأثر والطويلة الأمد بالنسبة للقضاء على الفقر والعمالة والنمو والرفاه الاجتماعي نتيجة للانكماش غير المسبوق لاقتصاداتها، وإذ تلاحظ مع القلق أن أرصدة الديون الخارجية للدول الجزرية الصغيرة النامية قد زادت بمقدار 70 نقطة مئوية منذ عام 2009، مما أدى إلى ارتفاع متوسط معدل الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول بمقدار 11 نقطة مئوية ليصل إلى 61,7 في المائة في عام 2019، في حين أن قدرة تلك الدول على التأمين الذاتي ضد الصدمات الخارجية لا تزال تشهد المزيد من التدهور، وإذ تؤكد أن تحقيق الأهداف والغايات المحددة في خطة عام 2030 سيكون أكثر صعوبة وأن دمج مفهوم القدرة على الصمود أمر بالغ الأهمية لإتاحة بناء مستقبل مستدام وتجنب خلق مخاطر جديدة،

---

(4) القرار 1/70.

(5) القرار 313/69، المرفق.

(6) القرار 283/69، المرفق الثاني.

(7) القرار 256/71، المرفق.

(8) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

وإذ تقر أيضا بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك ما يتعلق منها بارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية القصوى، التي ما زالت تشكل خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، والتي تمثل للعديد منها أشدّ الأخطار التي تهدّد بقاءها ومقومات وجودها، بما في ذلك من خلال فقدان بعضها لأقاليمها، وكذلك من خلال الأخطار التي تهدِّد توفر المياه والأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تحيط علما مع القلق بالنتائج الواردة في التقارير الأخيرة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ولا سيما التقارير الخاصة المعنونة *الاحترار العالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية*، و*تغير المناخ والأرض والمحيط والغلاف الجليدي في مناخ متغير*،

وإذ تشير إلى قمة العمل المناخي التي نظمت بدعوة من الأمين العام في 23 أيلول/سبتمبر 2019، وإذ تشير أيضا إلى مبادراتها والتزاماتها المتعددة الشركاء، وإذ تشير كذلك إلى قمة الشباب بشأن المناخ التي عُقدت في 21 أيلول/سبتمبر 2019، وإذ تشدد على الحاجة الماسة لتعزيز القدرة على التكيف، وتعزيز القدرة على التحمل والحد من قابلية التأثر بتغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تلاحظ أهمية المحيطات والبحار والموارد البحرية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإذ تعترف بالجهود التي تبذلها لوضع وتنفيذ استراتيجيات لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام وإذ تكرر في هذا الصدد تأكيد النداء الوارد في الإعلان المعنون "محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل"[(9)]، وإذ تشجع على الوفاء بالالتزامات الطوعية المعلنة في سياق مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تشير إلى قرار تأجيل عقد مؤتمر عام 2020[(10)]،

وإذ تلاحظ مع القلق الاستنتاجات التي خلص إليها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وإذ تشير إلى عقد مؤتمر القمة المعني بالتنوع البيولوجي في 30 أيلول/سبتمبر 2020 على مستوى رؤساء الدول والحكومات، وإذ تتطلع إلى اعتماد إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020،

وإذ تؤكد أهمية القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وإذ تلاحظ أن القضاء على الفقر هو أكبر تحدٍ عالمي وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وهو أيضا هدف رئيسي لخطة عام 2030 بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان النامية،

وإذ تسلم بما يقدِّمه المجتمع الدولي من تعاون ودعم منذ أمد طويل، حيث اضطلع بدور هام في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على إحراز تقدم في معالجة مواطن ضعفها، وفي دعم الجهود التي تبذلها في مجال التنمية المستدامة، وإذ تشير إلى الفقرة 19 من مسار ساموا التي تدعو إلى تعزيز هذا التعاون، وإلى الفقرة 22 من مسار ساموا التي تؤكد الحاجة الملحة لإيجاد حلول إضافية للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية،

---

(9) القرار 312/71، المرفق.

(10) المقرر 548/74 المؤرخ 13 نيسان/أبريل 2020.

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تعميم التنمية المستدامة على جميع المستويات عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإذ تقر بالصلات التي تربط بينها، بغية تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام[11]؛

2 - ***تشير*** إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) في 27 أيلول/سبتمبر 2019 واعتماد إعلانه السياسي[12] في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019 الذي أكد فيه رؤساء الدول والحكومات من جديد الالتزام بتعزيز التعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والدعم المقدَّم لها في سياق التنمية المستدامة، بما يتماشى مع استراتيجياتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية، وتتطلع إلى تنفيذ النداءات الواردة في الإعلان السياسي؛

3 - ***تكرر التأكيد*** على الدعوة الموجهة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاتهما الفرعية لرصد التنفيذ الكامل لإعلان برنادوس[13] وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة ومسار ساموا، بما في ذلك من خلال أطر الرصد التابعة للجان الإقليمية، وتشير إلى المناقشة التي جرت خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2021 بشأن التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية المستدامة بهدف تعزيز المشاركة وتنفيذ الالتزامات؛

4 - ***تشير إلى*** الاستنتاجات الأولية التي خلصت إليها وحدة التفتيش المشتركة والتي تفيد بأن الموارد لم تطرأ عليها أي زيادة خلال الفترة التي توسعت فيها كثيرا الولايات المنوطة بوحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية[14]؛

5 - ***تشير مع القلق*** إلى استنتاجات ونتائج تقييم الاحتياجات الذي أجري بسبب توسيع ولاية كل من وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي؛

6 - ***تدعو*** إلى اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة وطموحة، بما يتماشى مع اتفاق باريس، لمواجهة تهديد وتأثير تغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

7 - ***ترحب*** بالتزام المجتمع الدولي المستمر باتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لمعالجة مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبمواصلة البحث بصورة منسقة عن حلول جديدة للتحديات الرئيسية التي تواجهها بهدف دعم التنفيذ التام لمسار ساموا؛

---

(11) A/76/211 و A/76/211/Corr.1.

(12) القرار 3/74.

(13) *تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، 25 نيسان/أبريل - 6 أيار/مايو 1994* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الأول.

(14) انظر A/71/324 و A/71/324/Corr.1 و A/71/324/Add.1.

8 - ***تدعو*** إلى اتخاذ إجراءات فورية وجوهرية لتيسير استجابة الدول الجزرية الصغيرة النامية للتعافي من الأزمة الجارية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 ومعالجة الأزمة الصحية والاقتصادية غير المسبوقة الآخذة في الانتشار في تلك الدول، مع الحفاظ على إنجازاتها والتزاماتها في مجال التنمية المستدامة، وتعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ بما يتماشى مع مسار ساموا والإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وتلاحظ مع التقدير التوصيات الصادرة عن الرؤساء المشاركين لعملية اجتماعات المائدة المستديرة المعنونة "تيسير حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل: تحديد الحلول للتعافي من جائحة كوفيد-19 والصمود في مواجهتها"، وترحب بالالتزامات التي تعهدت بها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في البيان الصادر عن اجتماعها الرفيع المستوى لعام 2020 بتحسين السياسات والبرامج الرامية إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وفي هذا الصدد:

(أ) ترحب بتوصيات الأمين العام، بشأن إمكانية تطوير وتنسيق العمل داخل منظومة الأمم المتحدة لوضع مؤشر متعدد الأبعاد لمواطن الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك ما يتصل بإمكانية وضعه في صيغته النهائية واستخدامه، وتقرر، في هذا الصدد، إنشاء فريق تمثيلي رفيع المستوى من الخبراء تشارك في رئاسته شخصيتان بارزتان، تكون إحداهما من دولة جزرية صغيرة نامية، وتدعو رئيس الجمعية العامة إلى تعيين أعضاء الفريق وتكليفهم بالمضي قدما في العمل على وضع الصيغة النهائية للمؤشر المتعدد الأبعاد لمواطن الضعف بحلول كانون الأول/ديسمبر 2022، وتدعو جميع البلدان إلى الإسهام في أعمال الفريق، وتقرر أيضا أن تقدم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي، في إطار ولاية كل منهما، الدعم لعمل الفريق بالقيام بدور الأمانة وتطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير مُحدّث عن التقدم المحرز في العمل، إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين؛

(ب) ***تكرر تأكيد*** دعوتها إلى الأمين العام بأن يواصل استخدام صلاحياته للدعوة إلى عقد اجتماعات مع منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية وغيرها من الجهات المتعددة الأطراف الشريكة في التنمية لمواصلة العمل على وضع حلول للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتصل بضعفها إزاء الديون في الأجل العاجل وقدرتها على تحمل الديون في الأجل الطويل؛

9 - ***تشدد*** على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لقضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية وشواغلها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وعملياتها ذات الصلة وفي عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذي الصلة، وتدعو إلى إعداد معلومات مصنفة تخص الدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه التحديد في جميع تقارير الأمم المتحدة الرئيسية، عند الاقتضاء؛

10 - ***تكرر التأكيد*** على أن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تواجه الآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ والكوارث الطبيعية، وتسلّم في هذا الصدد بالتحديات الاقتصادية، بما في ذلك مستويات الديون التي لا يمكن تحملها، الناشئة جزئيا عن الظواهر الجوية القصوى والظواهر البطيئة الحدوث؛

11 - ***تحيط علما*** بالنتائج التي توصل إليها الأمين العام فيما يتعلق بالقدرة المحدودة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية المتوسطة الدخل من الشريحة العليا

والمرتفعة الدخل، على الحصول على التمويل المتصل بالكوارث بسبب اختلاف معايير تحديد الأهلية وحجم الموارد اللازمة للحصول عليه، وكذلك الحاجة إلى بيئة تمكينية على جميع المستويات، وتدعو المؤسسات المالية الدولية إلى أن تنقح معايير تحديد الأهلية وطرائقها التي تحول دون الحصول على الموارد، مع مراعاة مواطن الضعف المتعددة الأبعاد، وتحث المجتمع الدولي على زيادة تخصيص التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به وتيسير الوصول إليه للحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك من أجل وضع الخطط والاستراتيجيات ذات الصلة التي تصوغها الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

12 - ***تؤكد من جديد*** أن المساعدة الإنمائية الرسمية، بشكليها التقني والمالي، يمكنها تعزيز مرونة المجتمعات والاقتصادات، وتهيب بالمجتمع الدولي إلى حشد المزيد من التمويل الإنمائي من جميع المصادر وعلى جميع المستويات من أجل دعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

13 - ***تهيب*** بالمؤسسات المعنية أن تستخلص الدروس من الجهود التي يبذلها كل منها لمعالجة الظروف المتنوعة في كل بلد، وتحسين إدارة العمليات الانتقالية وعمليات الخروج من فئة أقل البلدان نموا، وتسلِّم بأن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تواصل التركيز على أشد البلدان احتياجا، وتحيط علما بالرغبة في إجراء تحليل أوسع نطاقا لتدابير جديدة للتمويل بشروط ميسَّرة والتقييمات المتعددة الأبعاد، انطلاقا من التجارب الحالية فيما يتعلق بالاستثناءات من شروط الأهلية، بغية معالجة أوجه القصور التي تعتري تقييم التنمية وجاهزية الخروج من فئة أقل البلدان نموا على أساس الدخل وحده؛

14 - ***تهيب*** بالدول الأعضاء أن تدعو البنك الدولي إلى النظر في إعادة إحياء الفريق العامل الرفيع المستوى فيما بين المصارف الإنمائية وشركائها لمراجعة القواعد التي تنظم إمكانية حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل الميسَّر؛

15 - ***تشدد*** على ضرورة اتخاذ تدابير مستهدفة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وتشجيع تنفيذ نظم وتدابير مناسبة وطنيا للحماية الاجتماعية للفقراء ومَن يعيشون أوضاعا هشة؛

16 - ***تسلم*** بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية لا يكون ممكنا بدون الاستثمار الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي على المدى الطويل، الذي يمكن تيسيره واجتذابه من خلال تهيئة بيئة مؤاتية ودعم قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

17 - ***تشير*** إلى الاستعراض الشامل لمعايير التصنيف في فئة أقل البلدان نموا الذي وضعته لجنة السياسات الإنمائية والذي اختُتم في الجلسة العامة للجنة، في عام 2020؛

18 - ***تسلم مع القلق*** بتحديات المرحلة الانتقالية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية التي خرجت أو هي على وشك الخروج من فئة أقل البلدان نموا، ولا تزال تضع في اعتبارها أن خروج البلدان من تلك الفئة يجب ألا يعرقل تقدمها في مجال التنمية، وتشدد على الحاجة إلى وضع وتنفيذ استراتيجية انتقالية مجدية متعددة السنوات لتيسير خروج كل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية من فئة أقل البلدان نموا، بدعم من المجتمع الدولي عند الاقتضاء، والتخفيف، في جملة أمور، من الأضرار الناجمة عن الفقدان المحتمل للتمويل بشروط ميسَّرة، والحد من مخاطر مراكمة أعباء ثقيلة من الديون وضمان الاستقرار المالي على صعيد الاقتصاد الكلي؛

19 - ***تكرر*** طلبها إلى الأمين العام أن يكفل، بحلول عام 2020، في حدود الموارد المتاحة، تخصيص الموارد الكافية للوفاء بالولايتين الآخذتين في التوسع لوحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي دعما لخطة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

20 - ***تعيد تأكيد*** الالتزام باتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لمعالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، بطرق منها مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومسار ساموا، وتشدد على الضرورة الملحة لإيجاد حلول إضافية للتحديات الكبرى التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بطريقة منسقة لمساعدتها في الحفاظ على قوة الدفع التي تحققت إثر تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا وفي تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهي، في هذا الصدد:

(أ) تدعو إلى عقد مؤتمر دولي رابع في عام 2024 معني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وتدعو رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين لتحديد طرائق عمل المؤتمر، الذي سيهدف إلى تقييم قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على بلوغ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة؛

(ب) تقرر إنشاء برنامج للجوائز، يسمى جوائز الأمم المتحدة للشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، للاعتراف بجهود أفضل الشراكات الدائمة وأبرزها وأكثر أصالة في تنفيذ أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومكافأة تلك الجهود، بما يتسق مع مسار ساموا ويتواءم مع المعايير والقواعد الخاصة بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وتعتمد النظام الذي سيعمل به برنامج الجوائز، المرفق بهذا القرار، وتطلب إلى الأمين العام اتخاذ الترتيبات اللازمة، بموجب النظام، لإعلان بدء برنامج الجوائز في عام 2022 وتنظيمه، بالتشاور مع الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية المعنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

21 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدِّم إلى الجمعية العامة، في دورتها السابعة والسبعين، تقريرا عن متابعة وتنفيذ مسار ساموا، بما في ذلك عن التقدم المحرز والتحديات التي لا تزال قائمة، وعن تنفيذ هذا القرار، استنادا إلى مناقشات ونتائج الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ مسار ساموا، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر 2019، وعن الجهود الرامية إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التعافي من جائحة كوفيد-19؛

22 - ***تسلم*** بضرورة تحسين جمع البيانات والتحليل الإحصائي لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من التخطيط الفعال لتحقيق وتعقب النجاح في بلوغ أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ومتابعته وتقييمه، وترحب، في هذا الصدد، بالتقدم المحرز في وضع إطار لرصد مسار ساموا، وتتطلع إلى وضعه في صيغته النهائية واعتماده، وتشجع كذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية على استخدام الإطار للإبلاغ قبل انعقاد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وتكرر الدعوة إلى إقامة شراكات مجدية مع الدول الجزرية الصغيرة النامية للمساعدة في تعزيز مكاتبها الإحصائية وتقديم دعم معزز في تطوير القدرات الوطنية لتحسين جمع البيانات والتحليل الإحصائي،

بما في ذلك البيانات المصنفة والعالية الجودة، وتدعو كذلك الأمين العام إلى مواصلة إطلاع الجمعية العامة على آخر المستجدات بشأن هذه المسألة؛

23 - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والسبعين، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، البند الفرعي المعنون "متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية".

المرفق

النظام الذي يعمل به برنامج جوائز الأمم المتحدة للشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية

المادة 1
الهدف

يهدف برنامج جوائز الأمم المتحدة للشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الاعتراف بجهود أفضل الشراكات الدائمة وأبرزها وأكثرها أصالة في تنفيذ أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومكافأة تلك الجهود، بما يتسق مع إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[1] ويتواءم مع المعايير والقواعد الخاصة بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية[2].

المادة 2
منح الجائزة

1 - تُمنح الجائزة إلى ثلاث شراكات تقديرا لمساهماتها البارزة في تنفيذ أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، في كل من الركائز الثلاث للتنمية المستدامة: الفئات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

2 - تتألف الجائزة من شهادة؛ ولقب: "الجهة الفائزة الأكثر تميزا بجائزة الشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية"؛ والحق في استخدام شعار الجهة الفائزة بجائزة الشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وأي مكافأة أخرى توافق عليها اللجنة التوجيهية المعنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

3 - تعلن أسماء الجهات الفائزة، وتُمنح الجوائز، في الحوار العالمي السنوي لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن الشراكات المقامة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية.

المادة 3
المسائل المالية

تُموّل جميع التكاليف المتصلة بالجوائز وتتكون جميع الموارد المالية من التبرعات التي تُقدّم خصيصا للجوائز.

المادة 4
اختيار الجهات الفائزة

1 - تتولى اختيار الجهات الفائزة بالجوائز لجنة اختيار تتألف من الشراكات التي تُرشّح بموجب أحكام المادة 5.

---

(1) القرار 15/69، المرفق.

(2) متاحة على الرابط https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/21018Clean_version_SIDS_Partnership_Norms_final.pdf.

2 - يختار رئيس الجمعية العامة أعضاء لجنة الاختيار، عملا بالترشيحات التي يتلقاها الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية، لمدة سنتين. وتتألف لجنة الاختيار من الأعضاء التالي بيانهم:

(أ) ممثل واحد من الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية، يتولى رئاسة لجنة الاختيار؛

(ب) ممثل واحد من كل منطقة من المناطق الثلاث للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) ممثلان من المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.

3 - تُمثَّل الأمانة العامة للأمم المتحدة بعضوين بحكم المنصب في لجنة الاختيار، وتضطلع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بدور أمانة اللجنة.

4 - تجتمع لجنة الاختيار في غضون فترات زمنية مناسبة، بما يتماشى مع برنامج عمل اللجنة التوجيهية، لاختيار الجهات الفائزة.

المادة 5

تسمية المرشحين وأهلية ترشيحهم

1 - تكون الجوائز مفتوحة لجميع الشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية على كل من الصعيد المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي.

2 - تُقبل كل من الترشيحات الذاتية والترشيحات التي تقدمها أطراف ثالثة. ويمكن أيضا للجهات التالية أن تقدم ترشيحات:

(أ) حكومات الدول الأعضاء؛

(ب) المنظمات الحكومية الدولية؛

(ج) مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

(د) المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة.

3 - تعد مؤهلة للترشيح جميع الشراكات التي تسعى إلى اتباع واحترام المعايير والقواعد الخاصة بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية والتي ترتبط أهدافها ومقاصدها ونواتجها ونتائجها ارتباطا واضحا بتحقيق أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار مسار ساموا و/أو أهداف التنمية المستدامة.

4 - يحدد الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية المعنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية طرائق الترشيح في صيغة مكتوبة، بما في ذلك الوثائق المطلوبة والمسائل الإدارية وغيرها من الشروط ومعايير الاختيار، بما في ذلك التدابير الرامية إلى منع تضارب المصالح بين لجنة اختيار الجهات الفائزة والمرشحين.